المقتطف

الجزء الخامس من المجلد الحادي والستين

١ دسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٢٢ — الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١

الاحزاب السياسية والبارلمان

كتبنا هذه المقالة منذ شهرين قاصدين ان ننشرها لدى صدور الدستور. اما وقد تألف الآن حزب سياسي بحل رئيسه واعضاءه الاحلال التام ومدح كل غرض من الاغراض التي يرمي اليها وقد جاهر بها فلم نر بأساً من نشر رأينا ايضاً لاسيما وان البلاد ستضطر الى نفقات كثيرة لحفظ مقامها السياسي لا تستطيعها ما لم تعن حكومتها العناية التامة بما يزيد ثروتها بأي ما لم يكن وبما سوى سياسي اقتصادي غرضه الاهم وغايته العظمى زيادة ثروة البلاد بكل وسيلة ممكنة

اغراض الاحزاب

لا يستقيم امر امة دستورية نيابية ما لم تعنَ حكومتها بامورها العمومية كحماية التخوم وحفظ الامن ونشر التعليم والفصل في الدعاوي ولكن لا بد من الرقابة على رجال الحكومة لئلا يقصّروا فيما يجب عليهم نحو امتهم او يسرفوا في اموالها او يجازفوا في حقوقها. وتتم هذه المراقبة بقسمة نواب الامة الى حزبين يراقب كلٌّ منهما الآخر حتى اذا قبض احدهما على زمام الاحكام وقف الآخر لهُ بالمرصاد يناقشهُ الحساب على كل هفوة. ويحسن حينئذٍ ان يكون الحزبان متكافئين عدداً على قدَر الامكان حتى يسهل عليهما ان يتناوبا الحكم دواليك. ويظهر لنا ان الاقتصار على حزبين كبيرين كما في الولايات المتحدة الاميركية وكما كان في انكلترا الى عهد قريب خير من انقسام النواب الى احزاب كثيرة تضيع معها الغاية الكبرى وهي سهولة تداول الاحكام

والناس يتفقون عادةً في الامور الجوهرية الحيوية ولكنهم يختلفون في وجهة النظر اليها. فيجب ان يكون الفارق بين هذين الحزبين وجهة النظر حتى

يسعى كلٌّ منهما في مصلحة البلاد بطريقهِ . فاذا فشل حزب الوزارة في سعيهِ خلفهُ الحزب الآخر وقبض على ازمة الحكومة وتناول السعي بطريقهِ

يظهر هذا الاختلاف في اكثر الحكومات النيابية فقد كان عند الانكليز حزبان كبيران حزب المحافظين (Conservative) وحزب الاحرار (او المتساهلين اوطالي تحرير الشعب من التقاليد والقيود القديمة) (Liberal) . الاول يحسب ان الافضل للبلاد الانكليزية ان تحتفظ بتقاليدها ولا تتساهل في شيء منها . والثاني يفضل مجاراة الزمان ولا يوجب التقيد بالتقاليد القديمة في سياسة الامة . والغرض الذي يرمي اليهِ الحزبان واحد وهو عزة البلاد واسعاد سكانها ولكنهما يسعيان اليهِ في طريقين مختلفين

وفي الولايات المتحدة الاميركية حزبان كبيران[1] حزب الرببلك (Republique) وحزب الدموقراط (Democrate) ومعنى الكلمتين واحد اي الجمهوري ولكن احداهما من اصل لاتيني والاخرى من اصل يوناني . وغرض الحزبين واحد وهو حفظ البلاد واسعادها لكنهما مختلفان في بعض الوسائل المؤدية الى ذلك فاولهما يحسب ان مصلحة البلاد تستلزم تقوية الحكومة المركزية ووضع المكوس العالية على ما يرد اليها من المصنوعات والمنتجات الاجنبية حتى لا تناظر مصنوعات البلاد ومنتجاتها . والحزب الآخر يقول ان المكوس العالية تزيد في اسعار العروض اجنبية كانت او وطنية فيتحمل هذه الزيادة جمهور السكان ولا يستفيد منها الا التجار واصحاب المعامل

وسائر وجوه الاختلاف بين الاحزاب في سائر البلدان تجري على هذا النمط لانهُ قلما تعرض مسألة جوهرية وليس لها وجهان فقد يكون الاختلاف بينها على تكثير النفقات الحربية او تقليلها وعلى تطويل مدة الخدمة العسكرية او تقصيرها وعلى محالفة بعض الدول او عدم محالفتها ونحو ذلك من الشؤون التي الغرض منها مصلحة الامة ولو اختلفت وجهة النظر اليها

نأتي الآن الى ما يحسن ان تكون عليهِ احزابنا المصرية

(١) اجلى الانتخاب الاخير في اميركا الذي حدث في ٧ نوفمبر عن ٢٢٥ من الحزب الجمهوري و٢٠٠ من الدموقراط وواحد من الحزب الاشتراكي وواحد من حزب العمال وواحد من حزب الاستقلال

انقسم اكثر السكان منذ عهد غير بعيد الى حزبين حزب الوفد وحزب الوزارة. والغرض الجوهري الذي يرمي اليهِ هذان الحزبان واحد وهو استقلال مصر التام. فلا اختلاف بينهما من هذا القبيل ولو كانا مختلفين في الطريقة الموصلة الى هذا الاستقلال . فاذا كان الاستقلال قد حصل فعلاً باعتراف فريق من المفكرين لم يبقَ ثمة وجه لجعل الناس حزبين من هذا القبيل . واذا فرضنا ان الاستقلال لم يتم فعلاً حتى الآن فلا بدَّ من ان يتم قريباً وحينئذٍ لا يبقى مجال للاختلاف في امرهِ ويترتب علينا ان نبحث عن امور اخرى يختلف الرأي فيها فنُجعَل اساساً لانقسام الاحزاب في ادارة البلاد

ان اقل نظر فيما اكثر المفكرون من الكلام عليهِ والكتابة فيهِ منذ سنة الى الآن يدلُّ على اختلاف كبير محدود في مسألتين حيويتين الاولى مسألة السكر وكان الاختلاف فيها قائماً بين المنتجين اي بين زارعي القصب ومستخرجي السكر منهُ وبين الذين يبتاعون السكر تجاراً كانوا او غيرهم من سائر السكان . فالفريق الاول يطلب حماية السكر المصري من مناظرة السكر الاجنبي لهُ اما بمنعهِ من دخول البلاد او بوضع رسوم كبيرة عليهِ حتى يزيد سعرهُ على السعر الذي لا يغبن بهِ زارعو القصب ومستخرجو السكر منهُ . وهو طلب وجيه تعمل بهِ بلدان كثيرة لحماية منتجاتها الزراعية والصناعية. والفريق الثاني فريق التجار والمستهلكين وهو الفريق الاكبر من السكان يقول ان الاصلح للبلاد ان تكون تجارتها حرَّة فاذا استطاع غيرنا ان يزرع القصب ويستخرج السكر منهُ ويربح ولو باعهُ بنصف الثمن الذي يطلبهُ المنتجون عندنا فلا بدَّ من احد امرين إما ان نجد سبيلاً لتقليل نفقات زرع القصب واستخراج السكر منهُ والاكتفاء بالربح المعتدل حتى يصير ثمنهُ مثل ثمن السكر الاجنبي او نعدل عن زرع قصب السكر ونبدلهُ بزراعة اخرى لا خسارة منها . وما يقال عن السكر يقال عن القمح والذرة وسائر ما ينتج من هذا القطر . والرأيان وجيهان ولكلٍّ منهما حسنات وسيئات اذا عُمِل بهِ

ومن هذا القبيل حماية القطن المصري بابتياع الحكومة لجانب كبير منهُ والمغالاة بثمنهِ . فان اكثر سكان القطر من زارعي القطن ولا يرتاب احد في ان القطن المصري يباع الآن وقد بيع دائماً في السنوات الاخيرة باقل من السعر الذي يستحقهُ . والفرق بين الثمن الذي يباع بهِ الآن والسعر الذي يستحقهُ ملايين

كثيرة من الجنيهات قد لا تقل عن عشرين مليوناً في السنة . ويرى كثيرون ان الحكومة تستطيع حماية القطن حتى يبلغ السعر الذي يستحقهُ كما تفعل حكومة البرازيل في البن الصادر منها حينما يهبط سعرهُ لكن تجار القطن واكثر وزراء الحكومة يخالفونهم في ذلك ويقولون ان ابتياع الحكومة لجانب من القطن لاحتكارهِ عمل لا يجيزهُ علم الاقتصاد السياسي لانهُ نوع من المضاربة ثم هو يشجع بلداناً اخرى على زرع القطن المصري فتزيد المزاحمة وتهبط الاسعار ولا يبقى لقطننا المقام الذي لهُ الآن . فالمنتجون تقوم مصلحتهم بحماية ما ينتجونهُ والمستهلكون ومنهم التجار وحفظة اموال الحكومة لا يعنون بهذه الحماية بل يخافون من عواقبها

تسمية الحزبين

فهنا مجال واسع لقسمة السكان الى حزبين مختلفين حزب المنتجين وهو كثير في القطن وقليل في السكر ونحوهِ وحزب المستهلكين وهو كثير في السكر وقليل في القطن على اختلاف كبير بين القطن وسائر المنتجات . وقد يجوز ان يسمّى هذان الحزبان بالحزب المنتج والحزب المستهلك ولكن هذه التسمية ليست حسنة لاسيما وان عندنا اعتبارات اخرى سياسية وادارية يختلف المفكرون في النظر اليها ولا بدّ من ان يهتم بها نواب الامة . ومقام الحزب يعظم في النفس اذا اختيرلهُ اسم كريم الفتهُ الاذن مثل حزب المحافظين وحزب الاحرار او الحزب الجمهوري والحزب الدموقراطي او الحزب الملكي والحزب الوطني . فيحسن ان نختار اسماً لكل حزب يدل على الاغراض التي يمتاز بها ويكون من الاسماء المألوفة التي تقع في الاذن وقعاً حسناً وتسهل ترجمتها الى اللغات الاوربية وتكون مألوفة عند الاوربيين ويسهل استعمالها مفردة وجمعاً ولا يكون في معناها اقل ضمة ولا اقل غضاضة من اسم الحزب الاخر . وقد توفّق الاميركيون في تسمية حزبيهم اسمين شريفين مختلفين لفظاً متفقين معنًى فيستطيع كلٌّ منهما ان يفتخر باسمهِ ولا يرى حطّة فيهِ ولا غضاضة من اسم الحزب الآخر كما تقدم

ولعلّ اسم المحافظين Conservatives واسم الاقتصاديين Economists او المستقلين Independents من اصلح الاسماء لفظاً ودلالة ان لم يكونا اصلحها فيطلق الاول على الحزب الذي يحتفظ بالنظام الاداري الحالي والعلاقات

الدولية الحاضرة فلا نريد الرسوم الجمركية لئلاَّ نقع في مشاكل مع الدول التي تعاملنا . ولا نحاول حماية القطن لئلا تكون حمايتهُ نوعاً من المضاربة المالية التي لا تؤمن عاقبتها بل يصرف همتهُ الى تعزيز مقام البلاد السياسي والاجتماعي . واما الحزب الاقتصادي او المتقدم فيكون مزيتهُ الكبرى حماية مصالح القطر الاقتصادية (المعاشية) بكل وسيلة ممكنة فيريد الرسوم على الواردات التي يمكن الاستغناء عنها مما ينتج من القطر ويحمي الصادرات الخصوصية كالقطن ولو اضطرت حكومتهُ ان تستدين عشرين مليوناً من الجنيهات لهذه الغاية ويراعي مصالح البلاد الاقتصادية ولو تضاربت مع مصالح سائر الدول

البارلمان او المجلسان

اتفقت اللجنة التي وضعت مشروع الدستور المصري على ان يكون للقطر مجلسان كما هي الحال في اكثر البلدان الدستورية احدهما اعضاؤهُ منتخبون كلهم انتخاباً وسمتهُ مجلس النواب وتكون الوزارة منهُ اي من الحزب الاكثر عدداً فيهِ وهي تستعفي اذا قوي الحزب الآخر عليها فلم يبقَ لها اكثرية كافية تؤيدها على اتمام اعمالها وحينئذٍ يكلف الملك واحداً من الحزب الآخر بتأليف الوزارة او يعاد انتخاب النواب اي يحال القضاء في الخلاف الى الامة . والمجلس الثاني بعض اعضائهِ ينتخب انتخاباً وبعضهم يعين تعييناً ومدتهُ عشر سنوات وسمتهُ مجلس الشيوخ . واختصاص كلٍّ من هذين المجلسين مبين في مشروع الدستور بالاسهاب

وجعل البارلمان مجلسين اضمن لصحة اعمالهِ وقلة الخطإ فيها مما لو كان مجلساً واحداً ولكنهُ لو كان مجلساً واحداً لكان انجاز الاعمال فيهِ اسرع . غير ان ضمان صحة الاعمال اهم من ضمان سرعتها

وتسمية المجلس الاول بمجلس النواب كما في فرنسا واميركا افضل من تسميتهِ بمجلس العامة كما في انكلترا او بمجلس المبعوثان كما في تركيا ولو كان في تسميتهِ بمجلس النواب غضاضة من المجلس الثاني لانها تشعر كأن اعضاء الثاني ليسوا نواباً عن الامة

اما تسمية المجلس الثاني بمجلس الشيوخ فالمرجح عندنا انها لا ترضي كثيرين من اعضائهِ لا لانهم لا يحترمون كلمة شيخ بل لشيوع هذه الكلمة في العربية واللغات الافرنجية ايضاً واطلاقها على شيخ البلد وشيخ العزبة وكل كبير قبيلة وكل لابس عمامة . ومجلس الشيوخ ترجمة حرفية لمجلس السنات او السناتو عند الرومان قديماً

وعند بعض الدول الحديثة الآن . ومن الغريب ان هذه اللفظة اي لفظة سنات ترادف كلمة عربية لفظاً ومعنى فان العرب كانوا يقولون في جاهليتهم واوائل اسلامهم حمسا اسنانا واستشرفا اسنانا او ذوي الاسنان منا يريدون شيوخهم المتقدمين في السن . أفلا يحتمل ان مجلس السنات الروماني كان معروفاً عند العرب بانهُ مجلس الشيوخ فاستعملوا كلمة سن واسنان بهذا المعنى . أوَلا يحسن ان نطلق كلمة مجلس السنات بالعربية على مجلس الشيوخ . ولكن ماذا نفعل بالمفرد منهُ . ان الاوربيين ينسبون المفرد اليهِ ويقولون سناتور وهي كلمة فخمة يفتخر بها . افلا يحسن بنا ان نقتبسها كما هي ونقول ساتور بدل شيخ كما نقول امبراطور ودكتور واقوكاتو ومرشال وجنرال وبك وباشا وما اشبه من الالقاب الكثيرة التي اصلها يوناني او لاتيني او فارسي او تركي . واي وجيه ينتظم في هذا المجلس ولا يفضل ان يلقب بلقب سناتور بدل شيخ ولاسيما اذا كان اميراً او وزيراً او صاحب رتبة اخرى من الرتب العالية

هذه الالقاب من الاعراض ولكنها لازمة مثل سائر المزايا التي يفتخر بها صاحبها . والاميركيون الذين استخفوا بكل القاب الشرف الدولية احتفظوا بلقب سناتور كأنهُ جرعتهم للعمل العظيم المطلوب من اعضاء المجلس الاعلى من مجلسيهم النيابيين اي مجلس السنات

بقي ماذا نسمي مجموع المجلسين اذا اجتمعا كمجلس واحد او اذا اريد الاشارة اليهما معاً . فان لجنة الدستور وجمهور الكتّاب اطلقوا عليهما اولاً اسم البارلمان ثم اراد بعضهم العدول عن هذا الاسم لانهُ غير عربي وفاتهم ان في الحكومة المصرية اسماء كثيرة غير عربية مثل سلطان وديوان وتيشان وفرمان وديدبان وغيرها استعمل من عهد الجاهلية . ولا يتعذر ان نسمي مجموع المجلسين باسم عربي مثل مجلس الشورى او مجلس الامة او المجلس المصري . وقد يكون الاصلح ان نلتمس لهُ اسماً واحداً عربياً نجعلهُ علماً لهُ حتى ينقل بلفظهِ الى اللغات الاوربية من [illegible] كما فعل الروس في تسمية مجلسهم بالدوما والاميركيون في تسمية [illegible] وسنح لنا كلمة مجلس لان المثنى شائع في العربية [illegible]

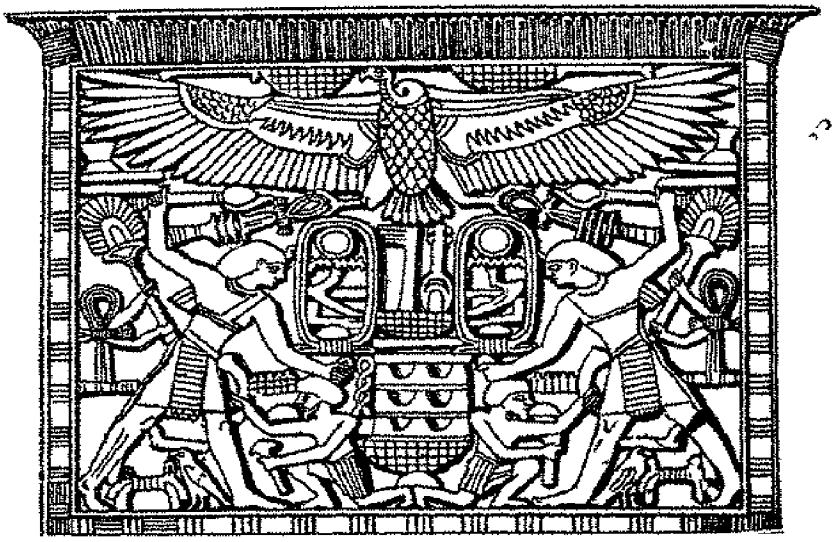

قلادة امنمحت الثالث

رأس امنمحت الثالث الذي بيع بعشرة آلاف جنيه
مقتطف دسمبر ١٩٢٢
امام الصفحة ٤٢٣

موجباً للاعتراض على كلمة بارلمان بعد ان صارت دلالتها مفهومة عندنا كما هي مفهومة عند غيرنا وقد سبق الفكر اليها حينما اريد تسمية مجموع المجلسين باسم واحد كما تقدم

الخلاصة

الخلاصة اننا نفضل ان يكون في البلاد المصرية حزبان لا اكثر كل منهما رقيب على الآخر وان يكون اعضاؤهما متقاربين عدداً على قدر الامكان فيقتسمان النظر في مصالح البلاد وملابساتها ويسميان باسمين شريفين في كل منهما دلالة على ما يمتاز به صاحبهُ مثل الحزب المحافظ والحزب الاقتصادي . وان يكون للنواب مجلسان لزيادة التدقيق مجلس النواب ومجلس السنات ويسمى مجموعهما بالبارلماني . واهم ما في هذا البحث اغراض البارلمان فانهُ ان لم يكن منها معايش السكان وحفظ مقام البلاد الاقتصادي فلا فائدة من الدستور ولا من المجالس النيابية ولا من الحكومة . وما العزة والسطوة والعلم والجاه الا للامم الغنية المستغنية عن غيرها وما الذل والجهل والصغار الا للامم الفقيرة المحتاجة الى غيرها

الملك امنمحت الثالث

عُرض بالامس في البلاد الانكليزية تمثال صغير كالبرتقالة يمثل رأس الملك امنمحت الثالث من الدولة الثانية عشرة المصرية وهو من حجر السيج الصلب الشبيه بالزجاج الاسود فتبارى محبو الفنون وجامعو العاديات المصرية في المزايدة حتى بلغ الثمن الذي بيع بهِ عشرة آلاف جنيه

صنع هذا التمثال نحات مصري منذ اكثر من اربعة آلاف وخمسماية سنة وصنع هو او غيرهُ تماثيل اخرى لهذا الملك بين كبير وصغير بعضها لا يزال في القطر المصري في دار التحف المصرية وبعضها نقل الى متاحف اوربا. ومن ذلك تمثال مثل هذا كان في عاصمة روسيا ولعلهُ لا يزال فيها ان لم يكن هو الذي بيع حديثاً في مدينة لندن

الدولة الثانية عشرة من الدول المصرية معروف تاريخها مما ابقت من آثارها اكثر مما يعرف تاريخ اية دولة مصرية اخرى قبل عهد البطالسة . حكمت نحو ٢٤٠ سنة وكانت نهاية حكمها سنة ٢٥٦٥ قبل المسيح على اختلاف بين علماء